

بعد قرار رئيس مجلس الإدارة وقف منح العمالة المنزلية المستقمة للمقيمين وقصرها على المواطنين

ندرة الخادومات..

هل تقضي «الندرة» على المشكلة؟



- الكشيتي: سفتح باب الاستقدام من دول عديدة خلال الفترة المقبلة لتلبية الطلبات المتراكمة وخفض الأسعار ومنح الأولوية للمساهمين
- الدخان: إيقاف «الندرة» منح الوافدين العمالة المنزلية لن يؤثر في الأسعار فحدها 990 ديناراً.. ومنتظر دور «الخارجية» لحل أزمة الاستقدام
- الشمري: شح الأعداد سببه عدم قبول الخادمة بسعر متدن
- جاسم: الهند ونيبال وفيتنام وأفريقيا تمنع الخدم.. وضرورة توافر بدائل

طالبوا بزيادة الأعداد وسد الاحتياجات

نواب لـ «الانباء»: تخصيص «الندرة» للمواطنين يبشر بالخير





سعود الشويعر **حمد الهرشاني** **د. عودة الرويعي**

اهمال القضية منذ وقت طويل ساهم في تفاقمها. وأضاف الهرشاني خلال حديثه لـ «الانباء» ان الحكومة مطالبة بتشديد الرقابة على مثل هذه الأمور حتى لا يدفع المواطن ثمن الازمة، متملاً للخير في ان تكون التوجهات الجديدة للشركة في صالح المواطنين، ولعل ابرزها القرار الأخير.

من جهته، أكد النائب سعود الشويعر ان المواطن سئم من طول الانتظار في قضية عدم توافر العمالة المنزلية، مشيراً الى ان القرار الأخير في تخصيص العمالة في شركة الندرة للمواطنين امر يبشر بالخير.

وأضاف الشويعر خلال حديثه لـ «الانباء» ان الشركة بعد هذا القرار مطالبة بأن تتخذ قرارات اخرى في صالح المواطنين، ولعل ابرزها تكثيف الاعداد وسد احتياجات المواطنين، مؤكداً ان القرار ايجابي ويصب في صالح المواطنين.

يوجد الا القليل من العمالة التي ترضى بهذا السعر. وذكر الشمري انه بمقارنة الكويت بحبيبتها فإن سعرها هو الاقل، فالسعر للخادمة في السعودية 35 ألف ريال، وفي قطر ما يعادل 2000 دينار، وحتى لبنان والأردن أعلى، لذلك الخادمة تبحث عن مصلحتها وهذا امر طبيعي جدا.

تزايد الطلبات

بدوره، طمان صاحب أحد المكاتب محمد جاسم المقيمين بأن أسعارنا محددة من التجارة كحد أقصى، وقرار «الندرة» لا يؤثر في الموضوع، ولكن يمكن ان يتسبب شح في العمالة وتزايد الطلبات مع قلة العرض.

وذكر ان الاتفاقية الموقعة بين الكويت والفلبين بعد حادثة الفريزر، جعلت العمالة الفلبينية حكراً على الكويت بموجب الاتفاقية الدولية الموقعة، وهذا لن يسد الاحتياجات، خصوصاً ان جميع البلدان مغلقة على الكويت باستثناء الفلبين وسريلانكا.

وبسؤاله عن العمالة المنزلية من الهند ونيبال وفيتنام، ذكر ان الكويت عدم وجود الخدم لدى الشركة، بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار لدى المكاتب التجارية الأمر الذي يحمل المواطنين مبالغ طائلة.

وأضاف الرويعي خلال حديثه لـ «الانباء»: «تعتبر هذا القرار بداية خطوة نحو اصلاح اوضاع الشركة. وفي السياق ذاته، قال النائب حمد الهرشاني ان مثل هذا القرار كان يجب ان يصدر منذ وقت طويل نظراً لما يعانيه المواطن من مشاكل جراء عدم توافر العمالة المنزلية، مشيراً الى ان

مشجع للطرف الآخر على القبول، وهذا ما يؤدي الى قلة عدد العمالة ورفضها القدوم إلى الكويت، مطمئناً بأنه لن تكون هناك سوق سوداء جديدة تشعل سوق العمالة المنزلية، فالأسعار محددة كحد أقصى 990 ديناراً.

تسهيل الإجراءات

في البداية، قال مدير إحدى شركات العمالة المنزلية محمد الشمري لـ «الانباء»: «ليس بإمكاننا استغلال قرار الندرة بمنع المقيمين من الاستفادة من خدماتها والاقتصار على المواطنين، وذلك عبر قيام البعض برفع الأسعار وأشغال السوق السوداء، فنحن امام سعر ثابت حدده الوزير وهو 990 ديناراً كأعلى سعر من الكفيل، مشيراً إلى أنه إذا كانت هناك نية لدى الجهات المعنية لتقليل الأسعار في السوق فلا بد من تسهيل الإجراءات للمكاتب.

وكشف الشمري ان السبب في قلة اعداد العمالة وشحها هو توقف الكثير من المكاتب عن العمل، وكون الطلب أكثر من العرض في السوق كله سواء عملت الندرة أم لا، الى جانب ان الأسعار التي أعلنتها الندرة يستحيل توافرها، وهو ضرب من المخالفة للأسعار العالمية التي لا يقبلها الكثير من دول العالم.

وأشار الى اننا امام سعر عالمي، وهناك عقود موقعة مع المكاتب الخارجية، مرجحاً قلة اعداد العمالة الى سبب رئيسي يجبهه الكثيرون وهو ان النقص مرده الى رفض الكويت وبحثها عن دول أخرى، وهذه الدول تعطي رواتب أفضل ويحصلون على مبالغ في دولهم، لذلك الكويت أرخص دولة في العمالة، ولا




خالد الدخان **فهد الكشيتي**

لا تزال معاناة المواطنين قائمة بشأن استقدام الخدم وندرتهم رغم مرور الكثير من الوقت والعديد من الوعود بإنهاء هذه المشكلة المتجددة، والتي تثار بين الفينة والأخرى.

ومع تسلمه رئاسة شركة الندرة للعمالة المنزلية، كشف رئيس مجلس الإدارة الجديد فهد الكشيتي وفي اول تصريح له بعد تسلمه رئاسة الشركة عن قراره بوقف منح العمالة المنزلية المستقمة عن طريق شركة الندرة للمقيمين وقصرها على المواطنين فقط، مسبباً قراره بوقف عدد الخادومات والذي لا يمكن بحال أن يفي باحتياجات الجميع من مواطنين ومقيمين، معلناً في الوقت عينه ان الفترة المقبلة ستشهد فتح باب الاستقدام من دول جديدة لسد النقص وتلبية الطلبات المتراكمة، إضافة إلى السعي الحثيث لتخفيض أسعار العمالة المنزلية قريباً.

وأوضح الكشيتي، في تصريح خاص لـ «الانباء» ان ظروف الفترة الحالية اضطرته لاتخاذ مثل هذه الخطوة، لاسيما بالنظر إلى نسب الملكية في الشركة والتي تعود إلى اتحاد الجمعيات التعاونية بأكبر نسبة (60٪)، كذلك «شؤون القصر» و«هيئة الاستعمار» و«الخطوط الكويتية» و«التأمينات» بنسبة 10٪ لكل منها، وهو ما يحتم علينا وضع المواطنين في الأولوية دون الإخوة المقيمين، مشيراً إلى أن زيادة عدد الخادومات لدى الشركة ستدفعنا لتلبية كل الاحتياجات وعدم التقصير مع أي طلب من الطلبات دون

النظر في طبيعة مقدم الطلب. وذكر ان شركة «الندرة» كانت توزع العمالة بالتساوي دون أي تفریق «فدحسناً لا نستهدف الإخوة المقيمين، وقرارنا جاء لتنظيم العمل ومنح الأولوية للمساهمين في الشركة»، موضحاً ان الفارق بين «الندرة» ومكاتب العمالة المرخصة في السوق ليس كبيراً، مؤكداً انه سيتم تعديل المسار، ونحرص على تطوير عمل الشركة مستقبلاً نحو الأفضل بالتعاون بين أعضاء مجلس الإدارة، ونحن نؤذي رسالة ونفي بالعهد والأمانة ونأمل ان تكون عند حسن ظن الجميع، وان تقوم الشركة بعملها على أتم واكمل وجه.

السعر المحدد

بدوره، أوضح رئيس اتحاد مكاتب العمالة المنزلية خالد الدخان ان قرار شركة الندرة بشأن وقف إجراءات منح الوافدين للعمالة المنزلية لن يؤثر إطلاقاً على أسعار العمالة المنزلية في مكاتب الاستقدام، مشيراً إلى أن المكاتب ملتزمة بقرار وزارة التجارة فيما يتعلق بالسقف الأعلى للاستقدام والمحدد بـ 990 ديناراً.

وأضاف الدخان ان سوق الاستقدام في الوقت الحالي لا يزال يعاني من ندرة وقلّة نسبية في العمالة المنزلية، نظراً لعدم وجود اتفاقيات جديدة مع عدد من الدول المصدرة، والاكتفاء بالعمالة المنزلية الفلبينية والسريلانكية.

وأكد الدخان انه خلال الشهور الماضية سعى جاهداً للتواصل مع عدد من سفارات الدول المصدرة للعمالة، والذين بدورهم رحبوا بعودة الاستقدام إلى الكويت شريطة إبرام اتفاقيات عمل مشتركة في ذلك الشأن مع وزارة الخارجية.

وناشد وزارة الخارجية ضرورة الاسراع في إبرام اتفاقيات التعاون في مجال الاستقدام حتى لا يتعرض السوق إلى أزمة جديدة من حيث عدد العمالة المتوافرة.

مكاتب الخدم

وباستطلاع آراء بعض مديري المكاتب، أكد مديراً شركتين لاستقدام العمالة المنزلية في الكويت ان قرار شركة «الندرة» إيقاف إجراءات منح العمالة المنزلية للوافدين وأن تكون الأولوية للمواطنين، لن يحل المشكلة لكون السعر في الأساس غير

طالبوا بإيجاد حلول جادة وفتح مكاتب للشركة في المحافظات

مواطنون لـ «الانباء»: مشكلة توفير الخدم بحاجة إلى قرارات مدروسة

بينهما متشابهة تقريباً. وطالب العايد بأن تكون هناك أكثر من مكتب للشركة في جميع المحافظات لتسهيل على المواطنين.

شغل القطارة!

كذلك تحدث فيصل العازمي قائلاً: ان مثل هذه القرارات لا تحل المشكلة، مؤكداً ان الحل في أن تقوم شركة الندرة بتوفير الطلبات من جميع الجنسيات بحسبة نسبية وتناسب، أما «شغل القطارة من راح يفيد ولا راح يحل مشكلة النقص». وأضاف العازمي ان المشاكل التي نعاني منها بسبب الخدم كثيرة ولا تحصى، منها ارتفاع الأسعار بشكل خيالي خلال فترات متقاربة، زائد على ذلك الهروب ورفض العمل.

ودعا العازمي المسؤولين إلى سن قوانين تحمي المواطن من شح التجار، وتحدد رواتب ثابتة للعمالة، مع وضع ضوابط على مكاتب الخدم.

يصب في مصلحة المواطن اذا كانت شركة الندرة جادة هذه المرة، خاصة انها أعلنت قبل سنتين عن إنشاء موقع إلكتروني للشركة توفيراً للمجهود والوقت، وحتى الآن لم يعملوا به، مضيفاً «لعل وعسى» ان يكون هذا القرار بداية الحل للمشكلات التي نعاني منها.

دراسة القرارات

من جانبه، أكد فهد العايد ان الحل ليس بإصدار قرارات دون دراستها، وعلى الشركة ان تعمل مثلما تعمل مكاتب الخدم بالذهاب الى الدول التي تستورد منها الخدم باستمرار وليس مرة واحدة فقط في السنة، خصوصاً ان أداء شركة الندرة الحكومية لا يختلف كثيراً عن أداء المكاتب الخاصة.

وصف العايد نقص عدد طلبات الخدم بغير المنطقي، ولا يقبله عقل في مكتب خدم لا يتجاوز رأسمالها ربع مليون دينار العمالة متوافرة وفي شركة حكومية رأسمالها 3 ملايين يوجد نقص كبير جداً للعمالة وطبيعة العمل

في شركة الندرة، فعلياً ان توفر لها أفرع في جميع المحافظات الست، هذا أولاً، وأن تكون جميع جنسيات الخدم متوافرة بأعداد كبيرة حالها حال المكاتب، متسائلاً: ما الذي يمنع ان تكون الطلبات متوافرة طوال هذه السنوات، وماذا كانوا يعملون؟

توار بلا جدوى

قال محمد الهاجري ان القرار جيد لكنه دون جدوى، طالما ان الحكومة غير جادة في إيجاد الحلول الحقيقية لزيادة أسعار الخدم، وكذلك عدم توافر الطلبات.

وأضاف الهاجري: أكثر من 3 مرات ذهبت الى شركة الندرة من أجل الحصول على طلب واحد «خادمة واحدة»، وكل مرة يقولون لي «تعال الأسبوع الجاي» او «راح تصلنا طلبات الشهر القادم»، وعلى هذه الاسطوانة، حتى توجهت الى مكاتب الخدم وأخذت من عندهم «الظاهر الحكومة ما قدرت على اصحاب مكاتب الخدم».

بدوره، أكد عبدالعزيز العبدلي ان القرار



عبدالهادي العجمي

التقت «الانباء» عدداً من المواطنين حول قرار شركة الندرة للعمالة المنزلية باقتصار منح العمالة على المواطنين فقط، وكانت البداية مع عبدالله الهاجري الذي تحدث قائلاً: ان المشكلة لم ولن تحل بهذه الطريقة فأغلب مكاتب الخدم «تسرح وتمرح» دون حسيب أو رقيب ومتوافرة لديها جميع جنسيات الخدم وأسعارها تقريبا متقاربة مع أسعار «الندرة»، ويأخذ منها المواطن والمقيم.

ولفت العجمي الى اننا استبشرنا خيراً بإنشاء هذه الشركة، ولكن مع الأسف حوالي 4 سنوات ولم نتلمس منها شيئاً على أرض الواقع، مع أن الحكومة تدعمها.

وأضاف العجمي «أنا والله العظيم» أسمع فيها ولم أرها، ولا أعرف مكانها تحديداً فليست لها أفرع ومكانها بعيد المسافة و«داخل الديرة» زائد على ذلك الزحمة.

وختم العجمي قائلاً: إذا كانت الحكومة جادة